**جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم التعليم الأساسي للحقوق**

**السنة الأولى/ السداسي الثاني**

**المجموعتين أ و ب**

|  |
| --- |
| **ملخص محاضرات في مادة المنهجية القانونية** |

**من إعداد: أ/ شراد محمد**

**السنة الجامعية** : 2020/ 2021

**مقدمة حول مفهوم مناهج البحث العلمي**

**أولًا: تـــــــــعريف المنهج:**

· يُعرف "المنهج" في اللغة العربية بكونه طريقًا مستقيمًا وواضحًا، وتشتق منه لفظة "المنهاج"، وهي تعني الخطة الموضوعة سلفًا.

·ومن الناحية الفلسفية هناك الكثير من التعاريف لكلمة "المنهج"، فمنها ما يشار إلى كونه: "طريقة للحصول على المعارف حول مشكلة معينة"، وأخرى أوضحت أنه: "إجراء مُنظم لبلوغ هدف".

**ثانيًا: تعريف المنهج العلمي:**

يُعرف المنهج العلمي على أنه: "مجموعة من الطرق والأساليب التي تساعد الباحث في تحليل وتنظيم وتنسيق المهام، والتوصل للنظريات والقواعد والقوانين على الوجه العام، أو التعرف على حلول تتعلق بإشكالية علمية".

كما يمكننا أن نلخص المنهج العلمي بكونه طرحًا للأفكار مع عدم اعتماد صحَّتها دون وجود الدليل، وعلى سبيل المثال نجد أن الباحثين في علم الرياضيات يجب عليهم وضع استنتاجات مُبرهنة رقمية، وبالنسبة للباحثين في الكيمياء، يجب عليهم القيام بالتجربة والملاحظة، والباحثون في العلوم الإنسانية والاجتماعية يتوجَّب عليهم اتباع الاستدلال المنطقي والتدليل بما يقبله العقل.

**ثالثا : العلوم الإنسانية و المناهج العلمية:**

يطرح البعض إشكالية خضوع العلوم الإنسانية لقواعد المنهج،و هذا يطرح من جهة أخرى مدى علمية العلوم الإنسانية بالمعنى الدقيق للعلم.ففي السابق لم يتقبل العلماء تطبيق المناهج العلمية في مجال العلوم الإنسانية فقد كان البعض ينظر إلى هذه العلوم بأنها ليست علوما كما هو الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية،إلا أن هذا الأمر من جهة أخرى يطرح خصوصية العلوم الإنسانية و تعقد ظواهرها،و عدم تجانسها وعدم ثباتها و صعوبة استخدام التجريب في هذا المجال بالإضافة إلى ضعف الموضوعية في مجال الدراسات الإنسانية نظرا لاتصالها بالإنسان موضوع الدراسة.

1. **تعقيد الظواهر الإنسانية:**

تتعلق الظاهرة الإنسانية بعناصر متعددة و معقدة،مثل العناصر الجغرافية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية بالإضافة إلى المعتقدات و العادات و الأعراف من خلال كل ذلك يجد الباحث نفسه في مجال الدراسات الإنسانية و الاجتماعية أمام تنوع كبير و متغيرات كثيرة تتدخل الظاهرة الإنسانية و يزيدها تعقيدا .

و إذا كان من خصائص العلم هو السببية و التعميم  بالنسبة كنتائج التي تنتج من نفس الأسباب فإن الأمر بالنسبة للعلوم الإنسانية معقد جدا،لدرجة أننا نجد صعوبة كبيرة في تحديد هذه الأسباب بالكامل.

1. **عدم تجانس الظاهرة الإنسانية:**

      يقوم البحث العلمي على فرضية التجانس أو فرضية وحدة الطبيعة،و الظواهر الطبيعية نتيجة تشابه بعضها يمكن تقسيمها إلى فئات متجانسة و استخراج القوانين التي تحكم كل فئة على حدا.لكن الظواهر السلوكية ظواهر فردية و يصعب تكرارها و من ثم من الصعب أن نحصل على تعميمات.

1. **ديناميكية الظواهر السلوكية:**

نتيجة لسرعة تغير الظاهرة الإنسانية و السلوكية،فإن الباحث قد يجد نفسه في الوقت الذي يدرس فيه الظاهرة السلوكية الإنسانية أنه يدرس الظاهرة من الناحية التاريخية و ليس دراستها في الوقت الراهن لأن ثمة تغير حدث للظاهرة المدروسة.

**4- عدم القدرة على استخدام التجريب في مجال الظاهرة الإنسانية:**

إذا كانت التجربة من ركائز البحث العلمي،فإنها في مجال العلوم الإنسانية لا مكان لها،فالظاهرة الإنسانية ظاهرة سلوكية لا نستطيع إخضاعها للتجريب،فهي ظاهرة معنوية غير ملموسة.و قد بدأ الباحثون في مجال علم النفس محاولة استخدام التجريب الدراسات النفسية إلا أن ذلك يبقى محدودا جدا

**5- صعوبة التقيد بضوابط الموضوعية في مجال الدراسات الإنسانية:**

إن الموضوعية هي من خصائص العلم و البحث العلمي و قد يحاول الباحث في مجال العلوم الإنسانية أن يتقيد بضوابط الموضوعية،إلا أنه يجد نفسه أحيانا في اتجاه فكري معين،و قد تجعل الباحث يوصف بأنه متحيز إلى تيار معين،مثل الاتجاه الاشتراكي أو الاتجاه الليبرالي،أو غير ذلك

إن دراسة الباحث الاجتماعي لظاهرة إنسانية معينة تجعله يسعى لتحقيق نتائج في البحث تتوافق مع معتقداته و ذاتيته أي مع عواطفه و أحاسيسه و غير ذلك،في حين أن الأمر في مجال العلوم الطبيعية يجعل من الظاهرة المدروسة ظاهرو مادية موجودة خارج فكر و وعي الإنسان و هنا يجد نفسه يتعامل معها بكل حياد.

من خلال كل ما تطرقنا له، نلاحظ أن الظاهرة الإنسانية هي ظاهرة معقدة و صعبة التعامل معها من خلال ذلك اعتبر بعض العلماء أن العلوم الإنسانية لا يمكن أن نطبق عليها المنهج العلمي الذي يتميز بالتجريد و العموم و الوصول إلى نتائج نستطيع تعميمها،و من ثم فقد اعتبرها البعض بأنها لا ترقى إلى درجة العلم،و الاعتقاد بعدم إمكانية تطبيق المناهج العلمية عليها

**المناهج العلمية المطبقة في العلوم القانونية**

**أولا/ التعددية المنهجية و أسبابها:**

يهدف البحث الاجتماعي من العهد الإغريقي حتى وقتنا الحالي إلى محاولة الوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن الظاهرة الاجتماعية المدروسة.

و لا تتميز البحوث الاجتماعية و منها القانونية بأحادية المنهج و إنما بالتعددية المنهجية و هذا يدخل في إطار التكامل المنهجي و يمكن أن يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

* كون الظاهرة الإنسانية و الاجتماعية تشكل جزء من الباحث في حد ذاته و هو جزء لا يتجزأ منها و ليس مستقلا عنها مثلما هو الحال في مجال العلوم التطبيقية و الطبيعية
* إن كل منهم هو وليد عصر معين و نتاج مفكر معين،و هذا معناه أن المنهج المعمول به في العهد اليوناني لم يعمل به العهد الروماني و هكذا .
* علاقة العلوم القانونية بغيرها من العلوم الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى استخدام مناهج أخرى،فمثلا للقانون علاقة كبيرة بعلم التاريخ فتستخدم بذلك العلوم القانونية في بحوثها المنهج التاريخي،و كذلك نظرا للعلاقة الوطيدة بين العلوم القانونية و العلوم الاقتصادية تستخدم المنهج الإحصائي...
* تعدد الظاهرة القانونية في حد ذاتها،و هذا يحتم عدم إمكانية استخدام منهج وحيد في دراستها،و في هذه الحالة يستخدم الباحث في مجال العلوم القانونية مزيج من مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي و كمثال على ذلك:

لدراسة ظاهرة الانتخابات يتوجب على الباحث أن يعتمد على المنهج الاستقرائي بالنسبة للمترشحين للعملية الانتخابية،و المنهج التاريخي لمعرفة نتائج العملية الانتخابية السابقة،و نعتمد على المنهج المقارن للمقارنة بين ماضي العملية الانتخابية و حاضرها كما نعتمد على المنهج الإحصائي عند قيامنا بقياس اتجاهات الرأي العام و كذا نسبة المشاركة على العملية الانتخابية و نسبة الأصوات المقبولة و الملغاة.

وفي الحالة نكون أمام تعددية منهجية في بحث قانوني،و هذا في إطار التكامل المنهجي.

**ثانيا/**  **كيفية اختيار المنهج الصحيح المناسب لبحثك العلمي؟**

السير في الطريق الخطأ، لابد وأن يكون مخرجه خاطئ أيضاً، وهذا من المسلمات والقواعد العلمية،.

وبالتالي تنطبق هذه القاعدة وبشدة على البحث العلمي، حيث أنه إذا سلك الباحث المنهج العلمي الخاطئ في استقطاب وجمع المعلومات وكتابتها، فإن النتائج ستكون خاطئة أو منقوصة

على الباحث أن يختار المنهج العلمي وفقاً للمحددات التالية:

1/ النظر في موضوع البحث العلمي ومعرفة إلى أي مجال من المجالات ينتمي هذا الموضوع، هل هو اجتماعي أم تربوي أم طبي أم غيره؟.

2/معرفة مجال البحث العلمي يساعد على معرفة متطلبات الحصول على المعلومات.

3/يتم النظر في طبيعة المعلومات وكيفية صياغتها أيضاً، فمثلاً إن كان الطرح يعتمد على السرد التاريخي فهنا سنختار المنهج التاريخي.. وهكذا.

4/خصائص الظاهرة المدروسة نفسها تساهم في تحديد طبيعة المنهج العلمي، فمثلاً إذا كانت الظاهرة تحتمل التجربة فالمنهج التجريبي مطابق لها… وهكذا.

**المنهج الاستنباطي**

**1- تعريف الاستنباط :**

يعرف الاستنباط بأنه ذلك الاستدلال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء ،  أي الدراسة الكلية الظاهرة معينة وصولا إلى جزئياتها .

و كمثال على ذلك يبدأ الباحث في دراسة السلطات الرئيسية في الدولة و هي السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و السلطة القضائية ، انطلاقا من دراسة النظام السياسي للدولة و هي الظاهرة الكلية وصولا إلى دراسة كل سلطة على حدا أي وصولا إلى الظاهرة الجزئية المتفرعة عن الظاهرة الكلية و هي نظام الحكم السياسي المتبع في الدولة و في هذا المثال نلاحظ أن دراسة السلطات المختلفة للدولة تفرض علينا انطلاقا من دراسة نظام الحكم المتبع فيها ، و في هذه الحالة نكون أمام استدلال تنازلي تنتقل فيه من دراسة الظاهرة الكلية إلى دراسة الظاهرة الجزئية.

كما يعرف أيضا المنهج الاستنباطي بأنه: تلك الطريقة الاستدلالية التي تعتمد على قاعدة تحليل كل جزء من أجل الوصول إلى معرفة يقينة بشأن الظاهرة محل الدراسة و التحليل

و من خلال ذلك يمكن القول أن الاستنباط هو كل استدلال لا تكبر نتيجة المقدمات التي تكون منها ذلك الاستدلال ، ففي كل دليل استنباطي تكون النتيجة دائما مساوية أو أصغر من مقدماتها ، و كمثال على ذلك :

كل إنــســان يموت ؟ **المقدمة الكبرى**

أحمد إنسان ؟ **المقدمة الصغرى**

أحــمـد يــمـوت ؟ **النتيجة**

ففي هذا المثال نلاحظ أن النتيجة أصغر من المقدمات السابقة عليها ، حيث أنها تتعلق بإنسان مجرد أي تخص فردا من الإنسان و هو "أحمد" في حين أن المقدمة القائلة بأن كل إنسان يموت فهي تتعلق بجميع الأفراد .

ففي هذا المثال نلاحظ أن التفكير أخذ طريقته من العام إلى الخاص أي من الكل إلى الجزء أي من المبدأ العام إلى التطبيقات الخاصة.

ففي المثال السابق كانت النتيجة أصغر من المقدمات نحاول أن نأخذ مثال تكون فيه النتيجة مساوية للمقدمات:

الحيوان إما صامت إما ناطق

الصامت يموت و الناطق يموت

فالحيوان يموت

ففي هذا المثال استنتجنا أن " الحيوان يموت" بطريقة استنباطية ، و لكن نلاحظ أن النتيجة مساوية للمقدمة التي ساهمت في تكوين الدليل عليها القائلة " الصامت يموت و الناطق يموت" لأن الصامت و الناطق هما كل الحيوان بموجب المقدمة الأخرى القائلة "الحيوان إما صامت إما ناطق"

و يرجع استخدام المنهج الاستنباطي إلى الفيلسوف " أفلاطون" من خلال أبحاثه السياسية و الاجتماعية ، و يظهر ذلك من خلال مؤلفه "الجمهورية " كما يرجع استخدامه المنهج الاستنباطي إلى ثقافته الرياضية الواسعة .

**2- مفهوم الاستدلال :**

مادام أن المنهج الاستنباطي هو استدلال تنازلي فلا بد أن نفهم معنى الاستدلال ، لذلك نحاول أن نتطرق إلى تعريف الاستدلال ، و مبادئه

**أ- تعريف الاستدلال :** يعرف الاستدلال بأنه ذلك البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها و يسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة.

و قد يكون هذا السير استنادا إلى الحساب أو بواسطة القول.

و يعرف الاستدلال كذلك بأنه "عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها ، و يسير رفقها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة» .

و الحقيقة يستخدم الاستدلال في مجال الرياضيات لكن تطبيقه انتقل إلى بقية العلوم ،ففي مجال العلوم القانونية يعتمد القاضي على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للمسألة المعروضة عليه، فهو يطبق الاستدلال بناء على ما لديه من قضايا.

**3- مبادئ الاستدلال :**

يعتمد المنهج الاستنباطي على مجموعة من المبادئ الاستدلالية هي :

1**- البديهية :**

يمكن تعريف البديهية بأنها: أي افتراض يكون مقدمة لاستنتاج تصريحات أخرى منطقيا.

و تعرف كذلك بأنها قضية بينة بذاتها ، و ليس من الممكن أن يبرهن عليها ، و تعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها.

إذن من خلال ذلك يمكن القول أن البديهية تأخذ بشكل أساسي على أنها صحيحة و لا تحتاج إلى أي إثبات ، ومن ثم جاءت تسمية "بديهية".

من خلال كل ذلك تمتاز البديهية بالمميزات التالية:

* هي بينة نفسية بحيث تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان.
* هي أولية منطقية بحيث أنها قضية أولية غير مستنتجة من قضية أخرى .
* هي قضية صورية عامة أو قضية مشتركة بحيث تقبل من كافة العقول و لا تعني فرعا واحدا من العلوم

فالبديهية تستعمل في الرياضيات ، و تستعمل كذلك في مجال العلوم الاجتماعية و من أمثلة البديهيات :

- إذا أضيفت أشياء متساوية إلى أشياء متساوية كانت النتائج متساوية

- الكل أكبر من كل جزء من أجزائه

- إذا طرحت أشياء متساوية كانت النتائج متساوية

2**- المسلمة :**

المسلمات هي القضايا التركيبية التي و إن كانت غير بينة بنفسها إلا أنها يصادر عليها و نتقبلها نظريا و نسلم بها لأنها لا تؤدي إلى تناقص

و مثال ذلك قولنا : الإنسان يفعل دائما ما ينفعه ، و أن كل إنسان يطلب السعادة.

3**- التعريفات :**

التعريف هو عبارة تصف معنى مصطلح معين ، و هذا هو المفهوم  العام للتعريف.

أما المفهوم الدقيق فالتعريف هو: تعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة بحيث يصبح التعريف جامعا مانعا يجمع كل صفات الشيء و يمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه.

و إن الجمع و المنع هي الصفتان اللتان تمنحان للشيء المعرف هويته الحقيقية و من خصائص التعريف إذن أنه يكون جامعا مانعا و مباشرا أو غير مباشر و يستعمل التجريد و التعميم.

و التعريف قد يكون رياضيا و هو التعريف الثابت غير المتغير ، و قد يكون دينيا بحيث يتطور بتطور الشيء ذاته و هذا ما يحصل أحيانا في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية نظرا لخصوصية هذه الدراسات و حركيتها و ديناميكيتها.

**دور الاستدلال في العلوم القانونية:**

يعتبر المنهج الاستنباطي من أهم المناهج المستعملة في مجال البحث القانوني ، و يعتبر الاستدلال بصفة خاصة أحد ركائز الدراسات القانونية نظرا لاستخدامه من طرف القضاة و المحاميين و الباحثين في مجال العلوم القانونية.

و في المسائل القانونية التي تطرح على القاضي يستخدم القاضي أداة القياس لتكييف النزاع المعروض عليه ، حيث يكيف القاضي المسألة ما إذا كانت مسألة واقع أم مسألة القانون ، و الفرق واضح بين مسألة الواقع و مسألة القانون ففي الحالة الأولى لا رقابة للمحكمة العليا عليها ، في حين أن الحالة الثانية تخضع لرقابة المحكمة العليا حيث أن دور المحكمة العليا هو مراقبة تطبيق القانون.

**مــثـال:**

قام عمر ببيع عقاره إلى أحمد بتاريخ 01/01/1994،و هذا الأخير لم يقم بتسجيل العقد و شهره،و بعد مرور سنة ، قام عمر ببيع العقار نفسه بتاريخ 01/01/1995 إلى المدعو علي الذي قام بتسجيله و شهره .

السـؤال : أي المشتريين الأسبق تاريخيا في شراء العقار؟

الجواب :

- تاريخ 01/01/1994 أسبق من تاريخ 01/01/1995 ( مقدمة كبرى)

- عقد البيع الخاص بأحمد مؤرخ في 01/01/1994 و عقد البيع الخاص بعلي مؤرخ في 01/01/1995 (مقدمة صغرى)

- عقد أحمد أسبق تاريخيا من عقد علي ( النتيجة)

من خلال هذا المثال نلاحظ أن المقدمة الكبرى و المقدمة الصغرى تتكون من وقائع مادية ، وهذه الحالة تكون المسألة مسألة واقع.

لكن إذا طرح السؤال بالطريقة التالية : إلى أي من المشتريين تنتقل الملكية؟

الجواب:

- تنتقل ملكية العقار في عقد البيع بعد الشهر العقاري (مقدمة كبرى)

-عقد البيع الخاص بأحمد لم يتم شهره،و عقد البيع الخاص بعلي تم شهره(مقدمة صغرى)

- تنتقل الملكية إلى علي (نتيجة)

ففي هذا المجال نلاحظ أن المقدمة الكبرى هي مبدأ قانوني و في هذه الحالة فالمسألة هي مسألة قانون تخضع لرقابة المحكمة العليا.

من خلال ذلك يمكن القول أن التمييز بين مسألة الواقع و بين مسألة القانون يقدم على الربط بين وقائع مادية و وقائع مادية أخرى في حالة مسألة الواقع تقوم على الربط بين وقائع مادية و مبادئ قانونية في حالة مسألة القانون.

إذن من خلال ذلك يعتمد القاضي على الاستدلال في الوصول إلى الحكم و حل النزاع بحيث يتم الربط بين الوقائع المادية و المبدأ القانوني و يؤدي ذلك إلى الوصول إلى النتيجة المتمثلة في الحكم .

من خلال كل ذلك ،فإن الاستدلال ارتكزت عليه الدراسات القانونية في مجال فلسفة القانون و علم الاجتماع القانوني ، و البحث عن أصل الدولة و السلطة و الأمة و الديمقراطية.....إلخ

بالإضافة إلى ذلك فإن المنهج الاستنباطي الاستدلالي له أهمية كبيرة في العمل القانوني من خلال تدقيق كلام الشهود و الوثائق لمعرفة صحتها ، و في إعداد الأبحاث و المذكرات القانونية بحيث تلتزم بالقواعد المنطقية و عملية تكييف المسائل القانونية.

**المنهج الاستقرائي**

**أولا: تعريف المنهج الاستقرائي**

الاستقراء هو عبارة عن استدلال تصاعدي حيث ينطلق الباحث من الجزء إلى الكل ، أي من الظاهرة الجزئية إلى الظاهرة الكلية.

إذن يتمثل المنهج الاستقرائي في السير من الخاص إلى العام و معنى كلمة "استقراء" تدل على حركة العقل للقيام بعمليات هدفها التوصل إلى قانون أو قاعدة كلية تحكم الفرعيات أو التفاصيل التي تم إدراكها من قبل الأفراد[.](https://sites.google.com/site/institutdroiteloued/confer" \l "_ftn13" \o ")

و الفرد بين الاستنباط و الاستقراء يتمثل في ، أننا ننتقل في الاستقراء من الجزئيات إلى القانون الكلي الذي يحكمها ،في حين أننا في عملية الاستنباط ننتقل من القانون الكلي إلى الجزئيات التي تقع تحته. إذن هناك تداخل بين عملية الاستقراء و عملية الاستنباط و الخلاف بينهما لا يكون إلا في الاتجاه العكسي من أسفل إلى أعلى بالنسبة للاستقراء و من أعلى إلى أسفل بالنسبة إلى الاستنباط()

و كمثال على عملية الاستقراء :

أن يقوم الباحث بدراسة **علاقة جهاز القضاء بجهاز التنفيذ ، ثم علاقة القضاء بالجهاز التشريعي ثم علاقة القضاء بالجهاز التشريعي ثم علاقة الجهاز التشريعي بالجهاز التنفيذي ، من خلال كل ذلك نصل إلى تقرير مبدأ الفصل بين السلطات كمبدأ السلطات كمبدأ ضروري لنظام الحكم في الدولة .**

و في هذا المثال تكون قد انتقلنا من دراسة الجزئيات المتمثلة في السلطات المختلفة إلى دراسة الكليات المتمثلة في مبدأ الفصل بين السلطات ، و بالتالي نكون قد استخدمنا المنهج الاستقرائي في الدراسة.

من الناحية التاريخية ، يعتبر الفيلسوف "أرسطو" أول من استعمل المنهج الاستقرائي في أبحاثه و تحليلات السياسية حول الدولة و الحكومة و قد انتقد الفيلسوف "أرسطو" المنهج الاستقرائي الاستنباطي الذي استعمله الفيلسوف "أفلاطون" و نتيجة هذه الانتقادات جاء المنهج الاستقرائي

**ثـانـيا: خطوات المنهج الاستقرائي :**

يتبع المنهج الاستقرائي الخطوات التالية :

1- تحديد الظاهرة المراد دراستها

2- جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة

3- الوصول إلى نتائج و الكشف عنها

و قد قام الفيلسوف "أرسطو" باستعمال المنهج الاستقرائي في دراسته للدولة و الحكومة حيث ينتقل من الجزء إلى الكل، و يتمثل الجزء في الأسرة و القرية أما الكل فيتمثل في الدولة ، و التي يعتبرها "أرسطو" بأنها نتاج تطور تاريخي مر بمراحل اجتماعية للوصول إلى مرحلة الدولة و هي : الأسرة القرية ، الدولة.

فالأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع و هي تتكون من الزوج و الزوجة و الأبناء و كذلك الأهل و الأقارب و العبيد. و هذه الأسرة لا يمكنها أن تعيش بمعزل عن بقية الأسر، كذلك وجدت القرية التي تشمل مجموعة من الأسر.

أما الدولة فهي تتكون من مجموعة من القرى و هي تمثل الظاهرة الكلية عند "أرسطو"، أما الأسرة و القرية فتمثل الظاهرة الجزئية.

و من خلال ذلك، فإن المنهج الاستقرائي أصبح مطبقا بشكل واسع من طرف مفكري العصر الحديث في مجال القانون الدستوري خصوصا و العلوم الاجتماعية عموما.

**المنهج التاريخي**

**يستخدم علماء الاجتماع و الباحثين في العلوم الأخرى المنهج التاريخي، عند دراستهم للتغيرالذي يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية و تطور النظم الاجتماعية، و التحول في المفاهيم و القيم الاجتماعية، كذلك عند دراستهم لأصول الثقافات و تطورها و انتشارها و عند عقد المقارنات المختلفة بين النظم و الثقافات، بل أن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهم واقعه**

**أولا/ تعريف المنهج التاريخي:**

يمكن القول أن المنهج التاريخي هو: ذلك المنهج الذي يقوم على طريقة علمية يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى المعرفة و الحقيقة ، و يتبع في ذلك الدراسة التحليلية للظاهرة المدروسة من خلال الإطار الزماني و الإطار المكاني ، و يكون ذلك وفق خطوات معينة تعتمد على المصادر التاريخية من أجل فهم الظاهرة كما هي في الوقت الحالي.

**ثانيا/ خصائص المنهج التاريخي:**

يتميز المنهج التاريخي بأنه يسعى إلى سد فجوات الوقائع و الأحداث الاجتماعية و السياسية ، كما يزودنا بإحساس تاريخي لأن الأحداث التاريخية ليست منعزلة أو المستقلة عن بعضها البعض،و إنما هي مترابطة في سياق زمن محدد.

**ثالثا/ خطوات المنهج التاريخي:**

من أجل دراسة الظاهرة التاريخية يتطلب من الباحث أن يتبع الخطوات التالية :

1- تحديد الظاهرة محل الدراسة و البحث

2- جمع المعلومات و المصادر التاريخية بشأن الظاهرة المدروسة

3- نقد المصادر التاريخية

4- عملية التركيب و التفسير التاريخي

5- الوصول إلى نتائج

**1- تحديد الظاهرة التاريخية ( المشكلة التاريخية)**

إن تحديد الظاهرة التاريخية يتعلق بتحديد المشكلة التي يريد الباحث التصدي لها في بحثه.

و يستعين الباحث في مجال العلوم القانونية بالمنهج التاريخي حيث يقوم بتحديد الظاهرة التاريخية المتعلقة بموضوع بحثه و مثال ذلك : أصل الدولة و نشأتها في مجال القانون الدستوري – التطور التاريخي للعقوبات في النظم القانونية المختلفة ....إلخ

**2- جمع المعلومات و المصادر التاريخية :**

تعتبر مرحلة جمع المعلومات و الوثائق و المصادر التاريخية من أهم مراحل المنهج التاريخي، و يكن تقسيم المصادر التاريخية إلى قسمين: مصادر أولية ، و مصادر ثانوية

\* **المصادر الأولية** : تتمثل في الآثار و الوثائق الرسمية مثل المعاهدات و الاتفاقيات و الخطب ، و المؤتمرات الصحفية ..... و تسمى هذه المصادر كذلك بالمصادر الأصلية أو المباشرة

\* **المصادر الثانوية** : و تتمثل في كل ما نقل و كتب بالاستناد إلى المصادر الأولية و يمكن القول أن المصادر الثانوية هي الأعمال العلمية و الأدبية التي تكتب تحليلا للمصادر الأولية.

**3- نقد المصادر التاريخية:**

تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للباحث من أصعب مراحل البحث التاريخي لأنها تتعلق بنقد الوثائق التاريخية التي تشكل الركيزة الأساسية للدراسة التاريخية.

و تتعلق هذه المرحلة بالبحث عن صحة الوثيقة المعتمد عليها في البحث التاريخي و التأكد من شخصية أصحابها و مدى نسبتها لهم، بمعنى أن الباحث يتطرق إلى مدى صحة أو خطأ أو تزييف المصادر التاريخية.

و النقد الذي يقوم به الباحث إما أن يكون نقدا خارجيا أو نقدا داخليا.

\* **النقد الخارجي** : و يتعلق بالتأكد من صحة الوثيقة من خلال مظهرها الخارجي و علاقتهما فعلا بعصر من العصور التي صدرت فيها من خلال الدراسة الزمانية و المكانية انطلاقا من نوع الخط و اللغة المستعملة في الكتابة و شخصية مؤلفها و ربط زمن صدور الوثيقة بحياة شخصية هذا المؤلف.

\* **النقد الداخلي** : و يسمى بالنقد الباطني ، و يتعلق النقد الداخلي بالتفاصيل الموضوعية التي تتضمنها الوثيقة و هو نوعان :

- نقد باطني إيجابي ( نقد داخلي إيجابي) و يتعلق بتفسير النص التاريخي و هدف المؤلف منه.

- نقد باطني سلبي ( نقد داخلي سلبي) و يتعلق بتحليل شخصية المؤلف و ظروفه ، مدى صحة ما ورد من حوادث .

من خلال ذلك فإن النقد الداخلي يفرض على الباحث أن يقارن الوثيقة التاريخية المعتمدة في البحث مع وثائق أخرى صادرة عن نفس الشخص لمعرفة مدى تطابق الآراء الواردة فيها أو تناقضها أو تقاربها ، لأن التضارب قد يدلنا على أن الوثيقة منسوبة إلى شخص آخر.

كما يقوم الباحث بدراسة الفترة الزمنية التي كتبت فيها تلك الوثيقة و هل تتوافق مع ما ورد فيها و ذلك من خلال وثائق أخرى.

كما يقوم الباحث بدراسة كل الوثائق التي تتعلق بنفس الظاهرة المدروسة و معرفة مدى انسجامها مع بعضها البعض من حيث مضمونها.

**4- عملية التركيب و التفسير التاريخي:**

بعد الانتهاء من عملية نقد المصادر التاريخية يقوم الباحث بالانتقال إلى عملية التركيب و التنظيم و كذلك التفسير استنادا إلى التفسير السببي للظاهرة التاريخية.

و يتتبع الباحث في هذه العملية خطوات معينة هي :

* تكوين محصلة واضحة للباحث حول كل حقيقة من الحقائق التي جمعها و اكتشفها.
* يقوم الباحث بتنظيم الحقائق المتوصل إليها عن طريق تصنيفها إلى حقائق جزئية استنادا إلى التسلسل التاريخي للأحداث.
* ملء الفراغات التي تحدث أثناء تصنيف الحقائق ، و يؤدي ذلك إلى اسقاط حوادث لم ترد في الوثائق أو استنتاج حوادث لم يتم ذكرها في الوثائق و لكنها وقعت.
* استعمال عملية ربط العلاقات بين الحقائق التاريخية ربطا حتميا و سببيا بمعنى الخضوع إلى عملية التسبيب و التعليل التاريخي.

**5- الوصول إلى استخلاص النتائج :**

و هذه المرحلة الأخيرة حيث يتوصل المؤرخ أو الباحث إلى مجموعة من النتائج.

**رابعا /المنهج التاريخي في العلوم القانونية:**

تستعين العلوم القانونية بمختلف فروعها بالمنهج التاريخي ،فإذا درسنا أصل القانون أو تطور حركة التشريع ، فلا بد أن نرجع إلى الحضارات القديمة ، و كمثال على ذلك الحضارة البابلية ، فقد عرفت هذه الأخيرة ما يسمى بــ"قانون حمورابي"،و في الحضارة الرومانية هناك"الألواح الأثني عشر لجوستنيان" و بذلك فعند دراستنا للنظم القانونية السابقة لا بد علينا استخدام المنهج التاريخي .

و عند دراستنا للعقوبة و تطورها التاريخي عبر النظم القانونية المختلفة لابد علينا التقيد بضوابط المنهج التاريخي في هذه الدراسة العلمية.

**المنهج الوصفي**

**أولا/ مفهوم المنهج الوصفي:**

يمكن القول أن المنهج الوصفي هو : ذلك الطريقة العلمية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معينة وفق خطوات معينة،و يقوم خلالها بتحليل المعطيات و البيانات التي بحوزته المتعلقة بالظاهرة المدروسة و ذلك من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة.

يعتمد هذا المنهج على التركيز الدقيق على الوصف، حيث يصف ظاهرة معينة استنادا إلى وضع حالي، و من خلال ذلك يطرح الباحث مجموعة من الأسئلة:

               - ما هو الوضع الحالي لهذه الظاهرة؟

               - ما هي العلاقات بين الظاهرة المحددة و الظواهر الأخرى؟

               - ما هي النتائج المتوقعة لدراسة هذه الظاهرة؟

و قد تكون الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال القيام بعملية جمع الحقائق و البيانات الكمية أو الكيفية عن الظاهرة المدروسة مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا

**ثانيا / أهداف المنهج الوصفي:**

  يهدف المنهج الوصفي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- القيام بجمع المعلومات ذات العلاقة بموضوع الظاهرة المدروسة بطريقة مفصلة

- القيام بتوضيح الظواهر الأخرى و علاقاتها بالظاهرة المدروسة.

- مقارنة الظاهرة محل الدراسة بالظواهر الأخرى المحيطة بها.

**ثالثا/ خطوات المنهج الوصفي :**

    تتمثل خطوات للمنهج الوصفي في :

- تحديد الظاهرة محل الدراسة و البحث.

- القيام بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة المراد دراستها.

- و ضع الفرضيات

- اختيار عينة الدراسة

- القيام باختيار أدوات البحث التي سيستعملها الباحث في دراسته

- الوصول إلى نتائج

- القيام بتحليل النتائج و تفسيرها و الوصول إلى تعميمات.

**ثانيا/ أنواع المنهج الوصفي :**

  تتقسم المناهج الوصفية إلى أنواع هي :

- منهج الدراسات المسحية

- منهج دراسة الحالة

- منهج دراسات النمو و التطور

**ثالثا/ أنواع الدراسات الوصفية:**

  يتدرج تحت المناهج الوصفية مجموعة من المناهج الفرعية مثل:

- منهج الدراسة المسحية

- منهج دراسة الحالة

1- منهج الدراسة المسحية :

يعتبر منهج المسح من أكثر المناهج استعمالا في البحوث الوصفية، و استنادا إلى هذا المنهج فإن الباحث يقوم بعملية دراسة شاملة لموضوع دراسته و جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة، و تحليل الوضع الراهن لها في بيئة محددة و وقت محدد.

من خلال ذلك يمكن القول أن المنهج المسحي يهدف إلى:

1- وصف الظاهرة المدروسة و تشخيصها و تحليلها و جمع بيانات حولها و تقرير حالتها كما هي في الوقت الراهن، و في هذا المجال فإن الدراسة المسحية تتعلق بالوقت الذي يجرى فيه البحث و لا تتعلق بالظاهرة و لا بمستقبلها.

2- يقوم الباحث بتقديم المعايير المحددة التي يجب أن تكون الظاهرة وفقها.

3- من خلال دراسة الواقع يقوم الباحث بإسقاط ما هو موجود فعلا في المجتمع مع ما ينبغي أن يكون عليه الحال وفق معايير محددة، و في هذا الإطار فإنه يقوم بمقارنة بين الواقع و بين المعايير المحددة.

4- يقوم الباحث بتقديم اقتراحات و أساليب من أجل الوصول إلى ما ينبغي أن تكون عليه الظاهرة استنادا إلى المعايير المحددة.

5- يصل الباحث في الأخير إلى استخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على مجتمع الدراسة كله

  إن الدراسات المسحية تعتمد كثيرا على أدوات البحث العلمي التي، و لا يمكنها أن تغفل ذلك، بل أن هذه الأدوات هي محور هذه الدراسة و مثال ذلك المقابلات التي يجريها الباحث مع العينة التي يخارها من مجتمع الدراسات و كذلك قيامه بعملية الاستبيان.....الخ

  و الحقيقة أن للدراسات المسحية أنواع كثيرة منها: المسح المدرسي – الدراسة المسحية للرأي العام – المسح الاجتماعي :

.

**\* المسح المدرسي:**

و يتعلق هذا المسح بدراسة قطاع مهنة التعليم، حيث يقوم الباحث بتسليط الضوء على العملية التربوية و مدى فعاليتها. و مثال ذلك أن يقوم الباحث بدراسة مسحية للجهاز القائم بالتدريس ( المدرسون) و ذلك من خلال مجموعة من العناصر يمكن أن تتمثل في نسبة المدرسين إلى التلاميذ في المدرسة، الصفات الشخصية التي ينبغي أن تتوافر في المدرس و علاقتهما بفاعلية التدريس، الحجم الساعي لساعات التدريس، مستوى أجور المدرسين، أعمار المدرسين و علاقتها بفاعلية التدريس...الخ

  و قد يقوم الباحث بإجراء دراسة مسحية تتعلق بالطلبة أو التلاميذ من خلال مجموعة من العناصر يمكن أن تتمثل في رغبة الطلبة أو التلاميذ في دراسة مادة معينة و مدى استعدادهم لتلقي المعلومات فيها، المستوى الاجتماعي للطلبة أو التلاميذ و مدى تأثير ذلك على عملية التعلم، المستوى الاقتصادي للطلبة أو التلاميذ و مدى تأثير ذلك على عملية التعلم...الخ.

و قد يقوم الباحث بدراسة المناهج الدراسية المطبقة و مدى تأثيرها وفعاليتها في مجال التعليم، وذلك من خلال أهداف هذه المناهج و محتواها، و طرق و أساليب تدريسها، و في هذا الإطار تكون الدراسة المسحية المدرسية دراسة تربوية.

**\* الدراسات المسحية للرأي العام:**

  يعتبر هذا النوع من الدراسة أحد أنواع الدراسات المسحية، و هي تتعلق بالرأي العام، و الرأي العام هو مجموع الآراء و الأحكام السائدة في المجتمع،و التي تكتسب بصفة الاستقرار، و التي قد تختلف في وضوحها و دلالتها، و لكنها تكون صادرة عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم، رغم اختلافهم في مدى إدراكهم لمفهومها، و مبلغ تحقيقها لينفعهم العام،و مصلحتهم المشتركة.

  من خلال ذلك فإن الرأي العام هو اتجاه جماعي يعبر عن رأي الغالبية العظمى بين أفراد مجتمع معين نحو أمر من أمور التي تتعلق بهم و تؤثر فيهم.

  و إذا كان الأمر كذلك، فإن عملية مسح الرأي العام تعتبر طريقة للتعرف على آراء الناس بشأن مسألة معينة في وقت معين، و يتعلق الأمر هنا بمسألة مفتوحة للجدل و النقاش().

  و هذه الدراسة المسحية للرأي العام تستخدم بالضرورة أدوات البحث العلمي و خاصة المقابلات و الاستفتاءات، كما أنها تختار عينة  كبيرة العدد عل أن تمثل وجهات نظر قطاعات مختلفة و متنوعة معتمدة في ذلك على تنوع السن و الديانة، و الدرجة العلمية و الحالة العائلية و المستوى الاجتماعي و الاقتصاد و غيرها من المعايير المختلفة و ذلك من أجل أن تكون عملية قياس الرأي العام عملية موضوعية و تقترب من الواقع.

  و مثال ذلك: نطرح سؤالك ما رأيك في إلغاء عقوبة الإعدام من التشريع الجزائري، نحاول من خلال هذا السؤال أن نعرف توجه الرأي العام الجزائري من خلال عملية سبر الآراء.

**\* المسح الاجتماعي:**

و هو نوع من الدراسات المسحية يرتكز على الدراسة العلمية لظروف المجتمع و حاجاته يقصد الحصول على بيانات و معلومات تتعلق بالظاهرة المدروسة و القيام بتحليلها و تفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها.

  من خلال ذلك نلاحظ أن الدراسة المسحية الاجتماعية تستهدف دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معينة في منطقة معينة من أجل الوصول إلى حلول بشأن الظاهرة المدروسة.

و مثال ذلك دراسة ظاهرة الفقر في المجتمع معين، أو ظاهرة استهلاك المخدرات و ترويجها...الخ.

  إذن من خلال ذلك فالمسح الاجتماعي قد يعالج مشكلة مرضية في المجتمع، و يحاول الباحث أن يعالجها معالجة إصلاح بمعنى محاولة النهوض بالأوضاع القائمة، و وضع خطة أو برنامج للإصلاح.

  و قد يكون هذا المنهج شاملا لجميع أفراد المجتمع و تكون هذه الحالة أمام المسح الاجتماعي الشامل، و قد يكون لعدد محدود و نكون في هذه الحالة أمام المسح بطريقة العينة.

من خلال ذلك، فإن المسح الاجتماعي يحقق فوائد كبيرة في مجال عمليات التخطيط الذي ترتكز عليه السياسة العامة للدولة التي تستهدف تطوير الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و تنميتها في فترة زمنية معينة بالإضافة إلى ذلك فإن المسح الاجتماعي يستفاد به في دراسة الخصائص السكانية و الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية لجماعة من الجماعات للتعرف على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع و مدى تأثيرها و تأثرها بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي...الخ

**2- منهج دراسة الحالة :**

  يعتبر منهج دراسة الحالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها، و ذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات() و من خلال ذلك فإن هذا المنهج يتميز بالتعمق في دراسة وحدة معينة سواء كانت هذه الوحدة فردا أو قبيلة أو قرية أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، يهدف إلى جمع البيانات و المعطيات و المعلومات المفصلة عن الوضع القائم المتعلق بالوحدة المدروسة و تاريخها و علاقاتها بالبيئة و تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة أو الحالة، غير أنه يشترط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه.

من خلال التعريف الذي تطرقنا له يمكن أن نستنتج:

**مميزات منهج دراسة الحالة:**

1- يهدف هذا المنهج إلى الحصول على معلومات شاملة و مفصلة عن الحالة المدروسة.

2- القيام بدراسة متعمقة للحالة المدروسة.

3- القيام بدراسة الحالة المدروسة من حيث متابعة تطورها تاريخيا و حاليا، و هذا ما يميز منهج دراسة الحالة عن منهج الدراسات المسحية.

**خطوات منهج دراسة الحالة:**

  يمكن أجمال خطوات منهج دراسة الحالة فيما يلي :

1- القيام بتحديد المشكلة و اختيار الحالة موضوع الدراسة.

2- القيام بجمع البيانات و المعلومات الضرورية لفهم الحالة المدروسة، و ذلك عن طريق الاستعانة بأدوات البحث العلمي كالاستبيان و المقابلة.

3- تحديد الفرضيات

4- القيام بمسايرة الحالة من أجل الوصول إلى مختلف التطورات المتعلقة بها.

5- الوصول إلى استخلاص النتائج المتعلقة بالحالة المدروسة و وضع التعميمات على بقية الحالات الأخرى.

**استخدام منهج دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية:**

  يستخدم منهج دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية، و يظهر ذلك بصفة خاصة في مجال العلوم الجنائية فمثلا من أجل معرفة الدوافع الإجرامية، فإنه يتوجب على الباحث التعمق في دراسة الحالة من أجل تفسير السلوك الإجرامي خاصة مع التطور المذهل للظاهرة الإجرامية و ظهور أنماط لم تكن معروفة في السابق.

  و هذا يتطلب دراسات قانونية متخصصة و معمقة و كل ذلك من أجل الوصول إلى وضع تشريعات و قواعد تواجه هذه الظواهر الجديدة، و هذا بطبيعة الحالة بالاشتراك مع الباحثين من مختلف التخصصات

**المنهج المقارن**

**أولا/ مفهوم المقارنة وتعريفها :**

أ**)لغةً**: هي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه والاختلاف .

ب**)اصطلاحاً**: هي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو اقتصاديتين ........أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف وهذه الحادثة يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها الى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى وهنا تبدأ معرفتنا له.

وبشكل عام يمكن القول أنه تشمل طريقة المقارنة على إجراء مقارنة بين ظاهرتين اجتماعيتين أو اقتصاديتين أو طبيعيتين ... بقصد الوصول الى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع و الحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطور ظاهرة ما .

وبالتالي فالمقارنة نوع من البحث يهدف الى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر أو بالنسبة لظاهرة واحدة ولكن ضمن فترات زمنية مختلفة.

على الرغم من أن المنهج المقارن هو منهج مستقل بحد ذاته ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة مثل المنهج التحليلي حتى أن الكثير من الباحثين يقيمون دراساتهم على منهج يطلق عليه المنهج التحليل المقارن دلالة على اعتماد المقارنة على بيانات تحليلية ويمكن أن يعتمد على المنهج التاريخي للمقارنة أو المنهج التجريبي أن البعض ذهب الى أن المنهج المقارن "هو منهج شبه تجريبي يختبر كل من العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة لظاهرة ما في أكثر من مجتمع أو أكثر من زمان" .

**ثانيا : شروط المقارنة:**

1/ يجب ألا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات و الظروف المحيطة بها وإنما يجب أن تستند المقارنة الى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثين أو أكثر .

2/ يجب على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة اذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية ومعتمدة على دراسات موثوقة اذا كانت الدراسة حول ظاهرة لا يمكن أن تبحث بشكل ميداني كالمقارنات التاريخية.

3/ أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه الإختلاف فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن فمثلا لا نستطيع أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة فهما موضوعان لا يوجد تشابه أو اختلاف جزئي بينهما بل هما متباعدين تماماً.

4/ تجنب المقارنة السطحية إنما الغوص في الجوانب الأكثر عمقاً لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة و العميقة.

5/ أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان أخر أو زمان أخر أو زمان ومكان آخرين.

**الشروط المنهجية والذاتية في المقارنة:**

فللمقارنة باعتبارها واحدة من طرق البحث العلمي بعض الشروط الهامة التي ترتبط بمحورين أساسيين يشمل الأول الشروط المنهجية للدراسة بينما يشتمل الثاني كل ما يتعلق بالمتطلبات الذاتية للباحث وتمتعه بخيال علمي يساعده على التجديد والإبداع إضافة إلى قدرته على ممارسة أساليب البحث في طريقة المقارنة بشكل دقيق ودون تشويه أو تحريف.

**1/ الشروط المنهجية:** يشكل الاهتمام بالشروط المنهجية لطريقة لبحث العلمي أحد الأسس الهامة لأي دراسة تعتمد هذه الطريقة في البحث ولعل أهم هذه الشروط \*مراعاة تحديد معايير ثابتة للموازنة إضافة إلى \*توخي طابع الموضوعية الذي يستدعي التقيد بالواقع المادي وهو ما يعبَر عنه بالواقعية والموضوعية في البحث. وتنبع أهمية تحديد معايير ثابتة للموازنة من كونها تضفي طابع الدقة على البحث أو الدراسة أياً كان مجالها فلا يمكن مثلاً مقارنة حجوم أشياء معينة بمساحات أشياء أخرى.

وعلى هذا الأساس نجد حقيقة عملية المقارنة والتي هي عبارة عن إجراء موازنة بين الحوادث والظواهر لاستخلاص جوانب الشبه ونقاط الاتفاق من جهة والتعرف على جوانب الاختلاف والتباين من جهة أخرى.

وبهذه الموازنة نتحقق من مقدار التشابه أو عدد نواحي الاتفاق كما نتحقق من مقدار التباين الناتج عن صيرورة التغيير بسبب تيار الزمن الذي لا يتوقف وبسبب اختلاف البيئات الخارجية التي تعيش فيها الظاهرة والتي تؤثر في هذه الظاهرة.

ففي الاعتماد على معايير ثابتة للموازنة والمقارنة إظهارا لمواضيع التعادل ومواضيع التراجح والتباين ومن ثم تبياناً لكمية التعادل وكمية هذا التباين التراجحي بين تلك المواضيع.

**2/ الشروط الموضوعية:**  كما ذكرنا تتضمن معنى الواقعية التي تعني التقيد بالواقع المادي لوجود الظاهرة والذي يعتبر شرطاً أساسياً لدراستها وبالتالي لا يمكن المقارنة بين ظاهرتين خياليتين أو من صنع بنات أفكار الباحث.

**3/ الشروط الذاتية:** وهي مجموعة الشروط التي يجب على الباحث أن يتسم بها وهي ما ذكر في حلقة سابقة تحت مسمى أخلاق الباحث أو أخلاقيات البحث.

**رابعاً: أنواع المقارنة:**

1/ **المقارنة المغايرة:** وهي المقارنة بين حادثين أو ظاهرتين أو أكثر وتكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من اوجه الشبه.

**2/ المقارنة الخارجية:** وهي مقارنة حوادث اجتماعية أو اقتصادية متباعدة عن بعضها أو مختلفة عن بعضها مثلاً المقارنة بين بلد يتع النظام الاشتراكي وأخر يتبع نظام إقتصاد السوق الحرة وتؤخذ في هذه الحالة تأثير كل من الحالتين على جانب واحد مثل التشريع.

3**/ المقارنة الداخلية:** تدرس حادثة واحدة فقط في زمان معين ومكان معين ولكن بالمقارنة بين أسباب هذه المشكلة للتوصل الى الأسباب الأكثر ترجيحاً والتي يمكن أن تكون هي الأسباب الرئيسية لها وكمثال على هذا النوع من المقارنة قد نقوم بدراسة ظاهرة الاختطاف في الجزائر بين 2010/2020 ونستطيع أن نضع مجموعة من الأسباب التي قد يكون لها تأثير على ظهور مثل هذه المشكلة ومن خلال تحليل كل سبب ومن ثم المقارنة بين هذه الأسباب يمكن لنا أن نستشف الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة .

4**/ المقارنة الاعتيادية :** وهي المقارنة بين حادثين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف مثلاً مقارنة بين القانون المدني الجزائري والقانون المدني المصري.

**خامساً: أبعاد المنهج المقارن :**

**أ‌- بعد تاريخي (زماني) :** في هذا البعد تتم دراسة الظاهرة نفسها ولكن في فترتين زمانيتين مختلفتين وذلك من خلال تحليل الظاهرة في كلتا المرحلتين ثم اعتماد إحداها كنقطة معيارية يتم الرجوع إليها للمقارنة بها .

**ب‌- بعد مكاني:** وهنا نقارن بين الظاهرة في مكان معين وتواجدها في مكان أخر وذلك في نفس الفترة الزمنية مثلاً المقارنة بين تطور الدساتير المغاربية في الفترة ما بين 1980 و2020

**ت‌- بعد زماني ومكاني :** والذي يقارن بين تواجد الظاهرة في مكان ما وزمان معين مع تواجدها في أمكنة أخرى وأزمنة أخرى متباينة مثل مقارنة نظام الأسرة من زواج وطلاق وميراث وتبني لسكان مابين النهرين في حقبة زمنية معينة مع نظام الأسرة الذي ساد في منطقة وادي النيل في فترة زمنية أو حقبة زمنية أخرى.

**سادساً: أشكال المقارنة:**

**المقارنة الكيفية**: وتشمل عملية المقارنة الكيفية شكلين أساسيين:

1/ يعتمد الأول على جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة عن كثب والتعرف على صفاتها وأوصافها ومن ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من تلك الدراسة وذلك يتطلب التعرف على الظاهرة على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام برحلات إلى المجتمع المراد المقارنة به.

2/ أما الشكل الثاني للمقارنة الكيفية فيكتفي فيه الباحثون بجمع الأخبار عن طريق الكتب والمقالات حول الظاهرة المدروسة والقيام بالتعليق على تلك الأخبار ومناقشتها إعتماداً على مخزون علمي لديه حوا الظاهرة المدروسة (غالباً ما تستخدم في نقد نظريات تاريخية سابقة نتيجة ظهور معلومات جديدة نتيجة الأبحاث).

**المقارنة الكمية:** تقوم المقارنة الكمية على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة ووضوح ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة .

**سابعاً: الطرق المتبعة في المنهج المقارن:**

• **التلازم في الوقوع:** وهذه الطريقة تنطلق من مبدأ أن تشابه الظروف المؤدية إلى نفس النتيجة في أحداث أو ظواهر مختلفة يجعل منها السبب الرئيسي في ذلك .فمثلاً قد تكون المخدرات سببا رئيسيا لجرائم مختلفة كالسرقة والقتل والاختطاف والاغتصاب وغيرها .

**• التلازم في الوقوع وعدم الوقوع** : تقوم هذه الطريقة على مبدأ توافر عامل مشترك أو أكثر في حالتين من الحالات التي تحدث فيها الظاهرة بينما لا تكون بين حالتين أو أكثر من الحالات التي لا تحدث فيها الظاهرة سوى غياب ذلك العامل وبالتالي فإن وجود هذا العامل في المرة الأولى وعدم وجوده في المرة الثانية مع اختلاف النتيجة يجعل هذا العامل السبب الرئيسي في ذلك.

• **التلازم في عدم الوقوع** :ويكون ذلك بملاحظة تكرار غياب الظاهرة في مرات أو أمكنة متعددة فان رافق هذا الغياب عنصر معين في كل هذه المرات على حين أن العناصر الأخرى قد تغيب جيناً وتظهر حيناً أخر,يعتبر ذلك دليلاً على أن العنصر المفترض هو سبب حدوث الظاهرة.

• **تلازم التغير في السبب والنتيجة** : وهذه الطريقة تتمثل في أن النتيجة تزداد بازدياد المسبب وتنخفض كلما انخفض المسبب فمثلاً يزداد عدد ساعات الدراسة كلما ازداد التحصيل العلمي والعكس.

**• طريقة العلاقات المتقاطعة :** فإذا كان هناك سببان 1 و 2 وكان هناك نتيجتان 3 و 4 فإذا استطعنا إيجاد علاقة بين السبب1والنتيجة 3 فإننا نستطيع أن نتوقع وجود علاقة بين السبب 2والنتيجة4وهكذا.

**ثامناً:الصعوبات التي تواجه المنهج المقارن:**

يواجه المنهج المقارن مجموعة من الصعوبات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

• من الصعب في كثير من الأحيان تحديد السبب من النتيجة أو العلة من المعلول خصوصاً إذا ما كان التلازم بينها هو تلازم قائم عل الصدفة وليس تلازماً سببياً.

• لا ترتبط النتائج غالباً وفي كثير من العلوم يعامل واحد بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض.

• قد تحدث ظاهرة ما نتيجة لسبب ما في ظرف معين وقد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لسبب أخر يختلف عن السبب الاول في ظرف أخر.

• لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة والتحكم بها كما هو الحال في المنهج التجريبي وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها البعض وبالتالي يصعب عزلها والسيطرة عليها لذلك فإن المنهج المقارن لا يوصل لنفس دقة النتائج التي يمكن تحققها في حالة المنهج التجريبي على سبيل المثال